بعدد من المسؤولين الاميركيين، وبضمنهم وزير الخارجية بيكر؛ كما كان من المتوقع، أيضاً، ان تقوم الادارة الاميركية بايفاد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، دنيس روس، الى المنطقة، لاستجلاء الخطوات الواجب اتخاذها لدفع الجهود الاميركية الرامية لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي الى امام. لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، استبق عقد اجتماع الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر وفجّر الازمة باقالة وايزمان، خلال اجتماع الحكومة الاسرائيلية الاسبوعي، حيث طلب، قبيل انفضاض الاجتماع بقليل، تقديم بيان خاص (دافار، ١/١/١٩٩٠).

نص بيان شامير

«اعضاء الحكومة؛

«اشعر بأن من واجبي تقديم البيان التالي بحضور الحكومة:

«استناداً الى صلاحياتي، وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون تأسيس الحكومة، أرى من واجبي اطلاع الحكومة على انني قرّرت اقالة الوزير عيزر وايزمان من منصبه. بيان حول هذا سوف يقدّم الى الكنيست، أيضاً، وفقاً لمتطلبات القانون.

«السبب في ذلك هو قيام الوزير وايزمان، بشكل مباشر وغير مباشر، خلال فترة من الزمن، باجراء اتصالات مع م.ت.ف. خلافاً للقانون، وخلافاً لخطوط الاساس للحكومة الاسرائيلية.

«لقد التقى [وايزمان]، قبل فترة معيّنة، بممثل رسمي لـ م.ت.ف. في احدى الدول الاوروبية؛ وفي الآونة الاخيرة، بعث برسائل الى زعيم م.ت.ف. [ياسر] عرفات، وتلقّى منه رسائل عبر مبعوث خاص.

«ليس هذا كل شيء؛ فالوزير وايزمان نفسه يدرك جيداً ما أقصده؛ وقد اعترف بهذا بحضور ممثل رسمي...

«اعضاء الحكومة؛

«لم أتخذ قراري حول هذه الخطوة بسهولة، التي هي، بطبيعة الحال، ذات ابعاد... لا اعتقد بأن هناك شخصاً في اسرائيل يستطيع استيعاب سماحي للوزير وايزمان بالاستمرار، والجلوس، في الحكومة، التي من وراء سياستها يسعى الى تجاوز كل القواعد والمسؤولية المشتركة.

«بالتحديد، في هذه الايام التي تفرض على الحكومة اجراء مفاوضات حول قضايا اساسية وحسّاسة، ليس من الممكن ان يكون في داخلها عضو يسمح لنفسه باجراء اتصالات مع الجانب المعادي...

«ان اقالة الوزير وايزمان تصبح سارية المفعول بعد ٤٨ ساعة» (هآرتس، ١/١/١٩٩٠).

امّا رسالة بيرس الى شامير بشأن اقالة وايزمان، فقد نصّت على ما يلي:

«حضرة رئيس الحكومة؛

«في جلسة الحكومة، بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩، استخدمت صلاحيات وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون الاساس للحكومة، لاقالة الوزير عيزر وايزمان من منصبه. اننا نرفض بيانك هذا، ونطالبك بالتراجع عنه.

«ان بيانك يتناقض مع قواعد تصرّف رئيس حكومة تجاه اعضاء حكومته. اذا كانت لديك ادعاءات ضد وزير، ليس من المعقول ان تستخلص العبر وتصدر بحقه حكماً، دون التحادث معه قبل ذلك.

«لقد ورد في الاتفاق الائتلافي للحكومة، بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٩، ما يلي:

« ' (١ ـ ٥) رئيس الحكومة لا يقوم باستخدام صلاحياته تجاه اقالة وزير من منصبه وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون اساس الحكومة، طوال فترة خدمتها، الّا بموافقة القائم بأعمال رئيس الحكومة... ' .

«مثل هذه الموافقة لم تصدر عن القائم بأعمال رئيس الحكومة؛ وبيانك يشكّل خرقاً اساسياً للاتفاق الائتلافي.

«ان عدم تراجعك عن بيانك يلقي عليك كامل المسؤولية تجاه ازمة خطرة، بكل ما يترتب عليها من نتائج.

«مع تحياتي؛ شمعون بيرس» (المصدر نفسه).